حدود تأثير السلطة على الخطاب الإعلامي
تحليل من المستوى الثاني

الباحثة / ريهام عاطف عبد العظيم سعود *

إشراف / أ.د نرمين نبيل الأزرق**

ملخص الدراسة:

نظرا لادراك السلطة أن وسائل الإعلام الحرة قوة مؤثرة في دعم المُمارسة الديمقراطية، ما يتعارض مع مصالحها، حاولت إضعاف هذا القوة و التضييق عليها من خلال إصدار حزمة من التشريعات المقيدة للحريات الإعلامية، و فرض الرقابة عليها، وعرقلة الوصول لمصادر المعلومات، بالإضافة لممارسة الضغوط الاقتصادية بهدف الحد من تأثيراتها.

انعكس ذلك على الأداء المهني لوسائل الإعلام، وعلى فعالية اضطلاعها بأدوارها الوظيفية الإخبارية والرقابية، كما أفقدها مصداقيتها لتقديمها مضامين صحفية متحيزة وغير دقيقة، و في محاولة التصدي للتضييق الحكومي قدمت وسائل الإعلام الرقمية مجالا عاما افتراضيا بديلا خلق فضاءات أكثر أمنا يمكن للمشاركين فيه مناقشة المسكوت عنه في المجال العام التقليدي.

الكلمات الدالة: تأثير السُلَطة؛ الخطاب الإعلامي

Influence of power on media discourse
Meta Analysis

Reham Atef Abd El Azeem Ali Soud*

Supervised by: Dr. Nermeen Al-Azrak**

Abstract:

The authority realized that free media is an influential force in supporting democratic practice, so It tried to weaken this force by imposing censorship, and obstructing access to sources of information, in addition to exercising economic pressure.

This was reflected in the professional performance of the media, and also made them lose credibility for presenting biased and inaccurate content. In an attempt to confront government restrictions, the digital media provided an alternative virtual public sphere that created safer spaces in which participants could discuss what was left unsaid. In the traditional public sphere.

Keywords: Influence; Power; Media Discourse

* المدرس المساعد بقسم الصحافة- كلية الإعلام – جامعة القاهرة

** الأستاذ بقسم الصحافة - كلية الإعلام – جامعة القاهرة

* Assistant lecturer in Journalism section, Faculty of mass communication, Cairo University

** Professor of Journalism, Cairo University

مقدمـة:

يتحول الخطاب الصحفي إلى خطاب مؤدلج ومتحزَب يؤطر الأحداث والقوى الفاعلة فيها في سياقات و أدوار و سمات محددة، ما يكشف عن أهداف وتوجهات السياسة التحريرية لكل صحيفة التي تعبر، بطبيعة الحال، عن منطلقات ومصالح مالكيها، ويحدد أيضا طبيعة العلاقة التي تربطهم بقوى الصراع، و قد تكون السلطة أحد أطرافه.

تناولت دراسات إعلامية عدة ملامح و أبعاد العلاقة بين السلطة السياسية و وسائل الإعلام، من خلال رصد تأثير التوجه الأيديولوجي للسلطة على تصورها لدور الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام، وانعكاس ذلك على سياساتها التحريرية وممارستها المهنية. وأسفر مسح التراث العلمي في إطار الكشف عن حدود وتداعيات تأثير السلطة على الممارسة المهنية لوسائل الإعلام، عن عدد لا بأس به من الدراسات، ركز بعضها على تفسير أسباب التضييق الحكومي على وسائل الإعلام، والآليات التي توظفها السلطة للسيطرة على الخطابات الإعلامية التي تنتجها، وحدود هذا التأثير، وتداعياته، وتحليل ذلك في ضوء نمط ملكية الصحف، والتشريعات والقوانين المنظمة للعمل الإعلامي، والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة.

المشكلة البحثية:

تتحدد المشكلة البحثية في تقديم مراجعة تحليلية ونقدية للتراث العلمي الذي رصد حدود تأثير السلطة على الخطاب الإعلامي من خلال توصيف الدراسات الإعلامية التي تناولتها، وتحليل ومقارنة توجهاتها البحثية فيما يتعلق بالموضوع والتصميم المنهجي والمدخل النظري وتلخيص أبرز نتائجها و تحديد بعض الثغرات البحثية التي أغفلتها.

أهداف الدراسة:

- تصنيف مجالات وموضوعات الدراسات التي تناولت حدود تأثير السلطة على المضامين المنشورة في وسائل الإعلام.
- التعرف على التصميمات المنهجية لتلك الدراسات و أدوات التحليل التي اعتمدت عليها.
- مقارنة أبرز ما توصلت إليه تلك الدراسات من نتائج وتوصيات.
- تحديد الفجوات البحثية في هذه الدراسات، وتطوير مقترحات للبحوث المستقبلية في المجال للحد من تأثيرات التضييق الحكومي على فعالية الأداء الإعلامي.

أهمية الدراسة:

- تحاول الدراسة الحالية توفير الخلفية المعرفية عن الدراسات التي رصدت العلاقة بين السلطة ووسائل الإعلام، و تحليلها و نقدها، ما يساهم في الحد من تأثيرات هذه العلاقة على مهنية ونزاهة وسائل الإعلام.

- محاولة تحقيق مزيد من التقارب بين البحث العلمي واحتياجات الواقع الإعلامي؛ بتقديم تصور عملي ومهني واحترافي في الوقت ذاته للعلاقة بين السلطة ووسائل الإعلام، ما يدعم أدوار و وظائف المؤسسات الإعلامية من جهة، ويفي بتطلعات الجمهور من جهة أخرى.

التصميم المنهجي:

تعتبر الدراسة تحليلاً من المستوي الثاني Meta-analysis حيث تعمل على "مراجعة وتلخيص البيانات من أبحاث متعددة بغرض تحديد الاتجاهات واكتشاف الثغرات المعرفية" (Turkiewicz, 2017). وتستخدم الدراسة لتحقيق تلك الأهداف منهج المسح و المقارنة المنهجية لتوضيح التباين بين نتائج الدراسات.

وأُجريت الدراسة على عينة من الدراسات العربية والأجنبية بلغ عددها 27 دراسة، قامت الباحثة بتحليل تلك الدراسات من حيث موضوعاتها وأطرها النظرية وتصميماتها المنهجية والنتائج التي توصلت إليها.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

رصدت الدراسات الإعلامية محددات علاقة السلطة بوسائل الإعلام، وتأثيرات ذلك على ما تنتجه هذه الوسائل من مضامين وخطابات، ويمكن تقسيم محاور تلك الدراسات ومناقشتها على النحو التالي:

- **دراسات تناولت تأثير التشريعات والقوانين على أداء وسائل الإعلام**

سعت دراسات هذا المحور لرصد وتحليل تأثير التشريعات المنظمة للعمل الإعلامي على حرية وكفاءة الممارسة المهنية لوسائل الإعلام، منها دراسة **نرمين نبيل الأزرق (٢٠٠٨)** التي سعت لرصد وتحليل أوضاع حرية الصحافة في مصر في الفترة منذ عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٥ من خلال رصد التشريعات التي تحكم العمل الصحفي، وتفسير سياسات السلطة نحو الصحافة. اعتمدت الدراسة على منهج دراسة العلاقات المتبادلة ومنهج المسح، واستخدمت أداة تحليل الوثائق القانونية وصحيفة الاستقصاء تم توزيعها على عينة قوامها ١٧٠ صحفيا، كما اعتمدت على أسلوب التحليل من المستوى الثاني لبيانات تقارير الممارسة المهنية الصادرة عن المجلس الأعلى للصحافة سنويا. كشفت نتائج الدراسة عن اتجاه السلطة للتضييق على الصحافة والصحفيين أكثر من ميلها لدعم الحريات المهنية، من خلال التحايل على النصوص التشريعية الموجودة بالفعل، أو تخطيها، فضلا عن تخطي أحكام القضاء، جاء ذلك في ظل خريطة سياسية لا يوجد بها تفعيل حقيقي لمبدأ التعددية السياسية، ومن ثم أصبحت الممارسة الصحفية مُقيَدة بالعديد من القيود التشريعية.

في السياق ذاته سعت دراسة **Tuo Yu Su (٢٠١١)** لتحليل ومقارنة القوانين المتعلقة بحرية الصحافة في ١١ دولة بأمريكا الشمالية والجنوبية وآوربا وآسيا منذ الحرب العالمية الثانية، بهدف رصد أوجة الاتفاق والاختلاف بينها على مستوى مفهوم حرية الصحافة. كشفت نتائج الدراسة، التي تنتمي لبحوث القانون المقارن، عن وجود فجوة بين الشرق

والغرب فيما يتعلق بمفهوم حرية الصحافة؛ في الغرب استند المفهوم على النظرية الليبرالية، على نحو رئيسي، وذلك في إطار التأكيد على ضمان الحريات الفردية، وضرورة انتقاد سلطة الحكم لضمان بقاءها تحت السيطرة، باعتبار ذلك أساس الديمقراطية. كانت هذه المفاهيم الركيزة الأساسية التي استندت إليها الولايات المتحدة وبقية دول الغرب في صياغة دساتيرها لحماية حرية الصحافة. فيما اتخذ مفهوم حرية الصحافة معنى مغايراً في الشرق؛ إذ تأثرت الكثير من دول شرق آسيا بتعاليم الكونفوشيوسية التي دعت للحفاظ على السلام المجتمعي والاحترام العميق للسلطات. كما وقعت الكثير من هذه الدول تحت وطأة الحكم الاستعماري، لفترات طويلة، ما ساعد على ترسيخ هذه المفاهيم. على الصعيد الاقتصادي سعت هذه الدول للتحول إلى قوى اقتصادية كبرى، ورأى الآسيويون أن عليهم دعم حكوماتهم لبناء دولهم سياسياً واقتصادياً بدلاً من لعب دور "المراقب"، وتقويض السلطات بانتقادهم لها. توصلت الدراسة أيضا إلى أن دساتير كافة الدول التي خضعت للتحليل تضمنت نصوصا تؤكد على "حرية التعبير"، باستثناء إنجلترا، وأن دساتير دول شرق آسيا نصت على ذلك في وقت متأخر عقب تعرضها لضغوط كبيرة، وبالرغم من ذلك أكدت نتائج الدراسة أن المُناخ السياسي والثقافي لعب دورًا رئيسًا في تطبيق هذه النصوص الدستورية في الواقع.

فيما طرحت دراسة **Shahrazad Maria Encinias(٢٠١٥)** عددا من التساؤلات هي: كيف يؤدي صحفيو جواتيمالا عملهم في ظل سياسة " التهديد " و"الرقابة" التي تمارسها السلطات الحكومية؟ وإلى أي مدى أثَّرت تلك السياسة على أدائهم المهني وعلى حرية الصحافة التي كفلتها المادة ٣٥ من الدستور؟ للإجابة على هذه التساؤلات أجرت الباحثة مقابلات معمقة مع ١٤ صحفيا أكدوا أنه على الرغم من كون الحق في التعبير مكفولا بموجب الدستور إلا أن هناك قيودا قانونية أبرزها المادة ٤١ من قانون الإذاعة والاتصالات، التي تحظر "عمليات الإرسال المسيئة للرموز الوطنية، أو بث ما يخالف الآداب العامة"، ما شكَّل ضغوطا عليهم. اتفق معظم الصحفيين على تدخل الحكومة في صياغة قصصهم، و تحديد أبعاد التغطيات التي يقدمونها، ولا تزال لديها السلطة لتمارس "عنفا" من نوع مختلف من خلال فرض الرقابة. لم تكن التشريعات وحدها المُقيدة للصحفيين؛ فقد قُتل وفُقد نحو ٥٠٠ صحفيا خلال الأعوام الـ ٥٣ الماضية، كما احتلَّت جواتيمالا الترتيب ١٢٤ من بين ١٨٠ دولة بالنسبة لمؤشر حرية الصحافة عام ٢٠١٥، وهو تصنيف بالغ الخطورة، بحسب ما أكدته الدراسة. وأجمع الصحفيون الذين تمت مقابلتهم على تعرضهم لتهديدات تعددت صورها بدءا بالرقابة، و التجسس عليهم، والاعتداء اللفظي والجسدي الذي وصل لمستوى تعرض بعضهم لمحاولات القتل، بالإضافة لعرقلة وصولهم لمصادر المعلومات، وإغلاق مؤسساتهم الإعلامية. وأظهرت نتائج الدراسة ما وصفته بـ "الاختلاف الكبير" في المُناخ المحيط ببيئة العمل الصحفي بعد انتهاء النزاع المسلح عام ١٩٩٦؛ فقد بدأت الصحافة تتحدث بلا خوف حول ما لم تتناوله خلال فترة النزاع، وسُمح لمُمثلي الأحزاب اليسارية التعبير عن أنفسهم، وأصبحت المنصات مفتوحة للجميع. كما انخفض معدل الهجمات ضد الصحفيين؛ فقد لقي ٢٤ صحفيا مصرعهم في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٣، أي نحو ٨.١ صحفيا كل عام، مقارنة بـ ٩.٥ صحفيا قُتلوا في كل عام خلال فترة النزاع.

أما دراسة **Pechulano Ngwe Ali (٢٠١٧)** فاستطلعت رأي عينة قوامها ١٧٢ محررا صحفيا يعملون بمؤسسات حكومية وخاصة في الكاميرون، كما أجرى الباحث مقابلات مع عدد من مالكي المؤسسات الصحفية، و رؤساء النقابات المهنية. وتوصلت إلى أن عدم إدراج حق الوصول للمعلومات ضمن نصوص القانون العقبة الرئيسية التي تواجه النظام الإعلامي في الكاميرون. كشفت الدراسة أيضا عن تأكيد ٥٢.٩% من مفردات العينة أن القوانين المقيدة للحريات الصحفية والسيطرة الحكومية تؤثر بالضرورة على الأداء المهني للقائمين بالاتصال. ورصدت الدراسة تنوع الأساليب التي وظَفتها الحكومة لتقييد حرية الوصول لمصادر المعلومات، منها سن حزمة من التشريعات بهدف فرض الرقابة على المعلومات المتصلة بالأداء الحكومي، لاسيما الصحفيين العاملين في مؤسسات خاصة، وكشف هؤلاء الصحفيون أيضا عن تعرضهم لمضايقات من قبل الأجهزة الأمنية. أوضحت الدراسة أيضا أن هذه القيود لم تؤثر على حرية الصحافة فحسب، إنما تسببت في إنتاج معالجات صحفية متحيزة، ومبتورة، وغير دقيقة في الكثير من الأحيان. كشفت النتائج أيضا عن حصول بعض الصحفيين على رشاوى من مسؤولين حكوميين ورجال أعمال بارزين مقابل عدم نشر قصص صحفية تتناول "ممارساتهم غير الأخلاقية".

- **دراسات تناولت تأثير العوامل الاقتصادية على المُمارسة المهنية لوسائل الإعلام**

ركزت دراسات هذا المحور على رصد حدود وتداعيات تأثير العوامل الاقتصادية على الممارسة المهنية لوسائل الإعلام، منها دراسة **Naser Miftari (٢٠١٤)** التي سعت للإجابة على تساؤل رئيسي: إلى أي مدى يمكن أن تتأثر التغطية الإعلامية لوقائع الفساد الحكومي بالإعلانات الممولة من قبل الحكومة؟ انطلقت الدراسة من فرضية أساسية تقول إن الإعلانات الحكومية تمثل عاملا ضاغطا يؤثر، بالضرورة، على استقلال الوسيلة الإعلامية، وسياستها التحريرية Media Editorial Independence. وتجسدت أهميتها في محاولتها الكشف عن ماهية وأبعاد علاقة القوة بين السلطة ووسائل الإعلام relationship of power between government and media، وفي تقديم فهم أفضل لتأثير العوامل الخارجية على استقلال وسائل الإعلام في الدول النامية، و أسباب ذلك، وعنيَت بتحليل المقالات التي تناولت وقائع الفساد الحكومي المنشورة بصحيفتي Koha Ditore و Zëri خلال فترتي الصراع في كوسوفو عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠، باستخدام أدوات التحليل الكمي والكيَفي. كشفت نتائج الدراسة عن تزايد معدلات تناول وقائع الفساد الحكومي بصحف العينة في عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٥، أوضحت النتائج أيضا أنه كلما زادت معدلات تناول الصحف لوقائع الفساد هذه، كلما تراجعت نسبة الإعلانات الحكومية؛ فقد وصل عدد صفحات الإعلانات الحكومية بصحيفة Zëri ٣٧٥ صفحة عام ٢٠٠٥، فيما تراجع العدد ليصل إلى ٧٨ صفحة عام ٢٠١٠، ارتبط ذلك بتزايد معدلات النشر عن وقائع الفساد المرتبطة بمسؤولين حكوميين في الصحيفة التي نشرت نحو ٤٦ مقالا عن الفساد الحكومي عام ٢٠٠٥، فيما وصل عدد المقالات إلى ١٦٩ مقالا عام ٢٠١٠. توصلت الدراسة أيضا إلى أن التأثير الحكومي على وسائل الإعلام في الدول المتحولة حديثا نحو الديمقراطية، قد يكون كبيرا إذا كانت هذه الوسائل غير قادرة على تأمين قاعدة متنوعة من الإعلانات كبديل للإعلانات الحكومية للحد من تأثير الأخيرة على سياستها التحريرية.

فيما سعت دراسة **Jaw Nian Huang (٢٠١٦)** لرصد العوامل المؤثرة على حرية الصحافة في تايوان في الفترة من عام ١٩٤٩ حتى عام ٢٠١٥، وتوصلت الدراسة، التي اعتمدت على المنهج التاريخي، واستخدمت أسلوب المقارنة المنهجية، إلى أن التدخل الحكومي في الاقتصاد أثَّر على حالة حرية الصحافة؛ إذ عانت تايوان من تراجع في حرية الصحافة في الفترة من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٨٨، وهي الفترة التي تدخلت فيها الحكومة في الاقتصاد على نحو متزايد، فيما تمتعت الصحافة بأعلى مستوى من الحرية من عام ١٩٨٨ حتى عام ٢٠٠٨ عندما تراجع الدور الحكومي. كشفت الدراسة أيضا عن تأثير العلاقات الاقتصادية للدولة مع دول ذات أنظمة حكم ليبرالية أو شمولية على ما يتمتع به الإعلام عامة، والصحافة تحديدا، من حرية أو ما يُفرض عليه من قيود. وفسرت الدراسة ما شهدته حرية الصحافة من تطور ملحوظ، من عام ١٩٨٨ إلى عام ٢٠٠٨، بتعزيز تايوان علاقاتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة، ووفقاً لتقرير أصدرته منظمة Freedom House، عام ٢٠١٦، فإن مستوى حرية الصحافة في تايوان تصاعد تدريجيا من التسعينيات حتى منتصف العقد الأول من القرن العشرين، ثم وصل إلى أعلى المستويات في أعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. في المقابل تدهورت حرية الصحافة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٥ عندما ارتبطت تايوان بعلاقات اقتصادية مع الصين، كما مارس مستثمرون تايوانيون ضغوطا لفرض الرقابة على الإعلام لصالح السلطات الصينية بسبب خشيتهم من استبعادهم من السوق الصينية المربحة، ولأنهم كانوا على دراية بالقواعد الصينية المتعلقة بوسائل الإعلام، ما انعكس، بالتبعية، على حرية الصحافة التي تراجعت على نحو ملحوظ.

- **تأثير نمط الملكية على المُمارسة المهنية لوسائل الإعلام**

ركزت دراسات هذا المحور على رصد وتحليل تأثير نمط ملكية وسائل الإعلام، وعلاقتها بالسلطة على ما تنتجه من خطابات ومضامين لاسيما في الأزمات، منها دراسة **محمد محمود عرفه (١٩٧٩)** التي سعت للتعرف على موقف صحف "الأهرام" و "الأخبار" و"الجمهورية" من بناء الاتحاد الاشتراكي العربي، و استخدمت الدراسة الوصفية أداة تحليل المضمون لتحليل المحتوى المتعلق بتأسيس الاتحاد الاشتراكي ودوره في الفترة من يوليو ١٩٦١ إلى يونيو ١٩٦٧، وكشفت نتائجها أن الصحافة لعبت دورا في تضليل الرأي العام بأن أكدت أن بناء الاتحاد الاشتراكي يتم وفق أسس ديمقراطية، وأن إسناد السلطة فيه يتم بالانتخاب الحر المباشر، في الوقت الذي كان يتم فيه الانتخاب الحر المباشر في مستوى واحد فقط من مستويات التنظيم. توصلت الدراسة أيضًا إلى أن الانتقادات التي وجهتها الصحف الثلاث للاتحاد الاشتراكي، سواء في نظامه الأساسي أو في نظام عضويته أو في كيفية إسناد السلطة فيه، كانت نادرة، ما يمكن تفسيره بتولي رئيس الاتحاد، الذي شغل في الوقت ذاته منصب رئيس الجمهورية، مهمة تعيين رؤساء مجالس إدارات ورؤساء تحرير هذه الصحف.

فيما سعت دراسة **الحسيني محمد الديب (١٩٨٠)** لتحليل اتجاهات معالجة صحيفة "الأهرام" للقضايا السياسية والاجتماعية والثقافية في الفترة من مطلع أغسطس ١٩٥٧ إلى مطلع فبراير١٩٧٤، وهي الفترة التي أُسندت فيها رئاسة التحرير للكاتب محمد حسنين هيكل المعروف بصلته الوثيقة بالرئيس جمال عبد الناصر، استخدم الباحث المنهج التاريخي

وأسلوب المقارنة المنهجية، وكشفت نتائج الدراسة عن التزام "الأهرام" بوجهة النظر الرسمية في عدد من القضايا الرئيسية منها قضيتي حرية الصحافة والديمقراطية، لاسيما بصدور قانون تنظيم الصحافة عام ١٩٦٠، وعلى الرغم من إلغاء الرقابة على الصحف، بعد صدور القانون، إلا أن الصحافة خضعت لرقابة ناجمة عن قيد داخلي لدى الصحفيين أنفسهم. تجلّى ذلك في تأكيد الصحيفة على ضرورة تركيز النشاط السياسي في الاتحاد الاشتراكي، ودعا رئيس تحريرها لإقصاء من وصفهم بـ "أعداء الثورة".

سعت دراسة **محمد كرم عبد اللطيف (١٩٨٠)** أيضا لرصد وتحليل موقف صحافة ثورة ٢٣ يوليو من قضية الديمقراطية، واعتمدت على المنهج التاريخي وأسلوب المقارنة المنهجية لتحليل ومقارنة المواد التي تناولت القضية بصحف "الجمهورية" و"المساء" و"الشعب" و"الثورة" و"التحرير" و"بناء الوطن" في الفترة من يوليو ١٩٥٢ إلى إبريل ١٩٦٠، وأجرى الباحث مقابلات مع رؤساء مجالس إدارات ورؤساء تحرير هذه الصحف. خلصت الدراسة إلى تحفظ العديد من الكُتاب في إبداء وجهات نظرهم إذا ما تعارضت مع وجهة نظر قيادة الثورة أو الرئيس عبد الناصر، ومثلت مرحلة رفع الرقابة عن الصحف، إبان أزمة مارس ١٩٥٤، استثناء، حيث ظهرت الكتابات المطالبة بالإفراج عن الشيوعين والإخوان، والسماح لهم بتكوين أحزاب علنية، إلا أن هذا الموقف لم يتكرر مرة أخرى. انتهت الدراسة أيضا إلى أن التمييز بين صحافة الثورة وبقية الصحف المصرية الأخرى، فيما يتعلق بالقضايا السياسية، أصبح صعبا بعد أزمة مارس التي أحكمت بموجبها قيادة الثورة سيطرتها على مقاليد الأمور في مصر، ومن ثم تشابهت المضامين المنشورة في كافة الصحف بعد أن أصبح الخروج على خط الثورة بمثابة "جريمة".

أما دراسة **ليلى عبد المجيد (١٩٨٢)** فسعت لرصد محددات السياسة الإعلامية في مصر في الفترة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧١، و تحديد مدى اختلافها في كل مرحلة من مراحل الدراسة، وارتباط ذلك بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشها المجتمع المصري، وذلك بالتطبيق على صحف "الأهرام" و"الأخبار" و"أخبار اليوم" و"الجمهورية" و"المساء". وكشفت النتائج عن وجود سياسة إعلامية وجهت النظام الاتصالي في مصر، إلا أن هذه السياسة لم تكن مكتوبة أو واضحة المعالم، وإن ارتكزت على الدفاع عن مباديء ثورة يوليو، التي لم يكن مسموحا أن تكون محل خلاف أو نقاش، بالرغم من تأكيد القيادة السياسية على تشجيعها للنقد، فضلا عن استمرار الرقابة المباشرة السابقة للنشر معظم فترة الدراسة.

فيما سعت دراسة **مرفت الطرابيشي (١٩٨٢)** لتحليل ومقارنة سمات الدور الإعلامي بصحف "الأهرام" و"الأخبار" و"الجمهورية" في هزيمة يونيو١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣، واعتمدت الدراسة الوصفية التحليلية على المنهج التاريخي و أسلوب المقارنة المنهجية، وتوصلت إلى أن الصحف كانت انعكاس لمن يملك السلطة، وكان تحركها محدودا بسبب الرقابة المفروضة عليها، ومثلت "الأهرام"، تحديدا، صوت مصر شبه الرسمي، نظرا للعلاقة التي ربطت رئيس تحريرها، هيكل، بالرئيس الناصر، وكان لمقاله الأسبوعي "بصراحه" أهمية خاصة فقد تطرق فيه لموضوعات لم يكن مسموحا بتناولها في الصحف

الأخرى، بالإضافة إلى أنه شغل منصب وزير الإعلام حتى استقالته عقب تولي الرئيس الأسبق أنور السادات سدة الحكم.

كشفت النتائج أيضًا أن الإعلام المصري في هزيمة ١٩٦٧ لم تكن لديه أي خطة على الإطلاق، إنما كان بوقا دعائيا يخاطب عاطفة الجماهير، ولم يعالج أسباب النكسة بشكل موضوعي، فيما ركزت المضامين الصحفية، في الفترة من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٣، على تأييد القيادة السياسية في تحركها لتصفية مراكز القوى، وضرب النفوذ السوفيتي في مصر، والتأكيد على عدم خوض عمليات حربية إلا بخطوات محسوبة. أما التغطية الإعلامية لحرب أكتوبر فقد افتقدت للديناميكية المطلوبة لمتابعة تطورات المعركة، كما اعتمدت على الإعلام الأجنبي، لإثبات موضوعيتها وصدقها، بالرغم من توفر مصادر إعلامية ضخمة لديها.

أما دراسة **عمرو عبدالسميع (١٩٨٣)** فسعت لرصد وتحليل سمات الكاريكاتور في حقبة السبعينيات من خلال دراسة العوامل المؤثرة على دوره السياسي في صحف "الأهرام" و"الأخبار" و"الجمهورية" و"السياسي" و"المصور" و"روز اليوسف" و"صباح الخير". اعتمد الباحث على المنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة وأسلوب المقارنة المنهجية، وتوصلت الدراسة إلى أن مدرستي "أخبار اليوم" و"روز اليوسف" مثلتا التيارين الرئيسيين لحركة الكاريكاتور السياسي المصري خلال فترة التحليل، وفي الوقت الذي توافقت فيه سياسة "أخبار اليوم" مع النظام الحاكم، غلب على السياسة التحريرية لـ "روز اليوسف" حالة من التمرد السياسي تجسَد في نشرها رسوما مناهضة لأسلوب التحقيقات في أحداث انتفاضة يناير ١٩٧٧، كما انتقدت الإدارة السياسية لعملية السلام. وكشف النتائج أنه على الرغم من الغاء الرقابة على النشر رسميا ظلت حاضرة بقوة مارسها رؤساء التحرير. رصدت الدراسة أيضا ما وصفته بـ "الهجرة الجماعية" لرسامي الكاريكاتور واتجاههم لرسوم الأطفال في الفترة من (١٩٧٧ – ١٩٨٠)، بسبب التضييقات التي تعرضوا لها.

فيما سعت دراسة **محمد صلاح الدين قبضايا (١٩٨٣)** لرصد المتغيرات المؤثرة على معالجة عينة من الصحف المصرية للمناقشات البرلمانية التي جرت خلال الفصل التشريعي (١٩٧٧ – ١٩٧٨)، وهو أول دور انعقاد للبرلمان في ظل تعدد الأحزاب وصدور الصحف الحزبية، ومقارنتها بالمعالجات التي تناولت مجريات دور الانعقاد (١٩٥٠ – ١٩٥١)، وهو آخر دور انعقاد قبل قيام ثورة يوليو. استخدمت الدراسة الوصفية التحليلية المنهج التاريخي وأسلوب المقارنة المنهجية لتحليل المعالجات المنشورة بصحف "المقطم" و"الأهرام" و"الأخبار" و"الجمهورية" و"مصر" و"الأحرار" و"الأهالي"، وأجرى الباحث مقابلات مع عدد من الساسة ومسؤولي التحرير بالصحف. ورصدت نتائجها خضوع صحف "الأهرام" و"الأخبار" و"الجمهورية" لتوجيهات إدارية وسياسية، مباشرة وغير مباشرة، من قبل السلطة التنفيذية، انعكست على تناولها للمناقشات التي شهدها دور الانعقاد الأول بشأن السياسات الداخلية مثل السياسات التموينية وارتفاع الأسعار، والسياسات الخارجية كمبادرة السلام. كما أكد عدد من مسؤولي التحرير، أبرزهم موسى صبري، رئيس تحرير "الأخبار"، على إهمالهم بعض المناقشات البرلمانية الهامة نتيجة للالتزام السياسي، ومن ثم افتقدت معالجات هذه الصحف للدقة لخضوعها للحزب الحاكم، حزب مصر العربي الاشتراكي، ولم ترق لمستوى معالجات صحيفة "المصري"، في دور الانعقاد في الفترة من

١٩٥٠ إلى ١٩٥١، التي كانت أكثر دقة رغم تأكيدها على انتماءها للحكومة. أكدت النتائج أيضا أن صدور صحيفتي "الأحرار" و"الأهالي"، الحزبيتين المعارضتين، لم يخلق توازنا نظرا لكونهما أسبوعيتين في مواجهة ٣ صحف مؤيدة للحزب الحاكم تصدر يوميا، وتؤكد التزامها بالاستقلالية والحياد.

أما دراسة **أحمد المنزلاوي (١٩٨٦)** فركزت على رصد وتحليل الدور الذي قامت به صحيفة "الجمهورية" منذ صدورها في ديسمبر عام ١٩٥٣ حتى نهاية عام ١٩٨١، من خلال تحليل ظروف نشأتها، ومحيطها السياسي والاجتماعي وتأثير ذلك على سياستها التحريرية. اعتمدت هذه الدراسة الوصفية على منهج المسح ومنهج الدراسات التطورية والمنهج التاريخي، وأجرى الباحث مقابلات مع عدد من الشخصيات التي عاصرت نشأة الصحيفة، وكشفت نتائجها عن اضطلاع "الجمهورية" بدور أساسي في الدفاع عن ثورة يوليو و الرئيس عبد الناصر، ما يمكن تفسيره في ضوء نشأتها كصحيفة يومية للثورة تتحدث بلسانها وتتبنى أفكارها بهدف توسيع دائرة التأييد الشعبي لها. أظهرت النتائج تأثير تولي الضباط مسؤولية إدارة تحرير الصحيفة منذ صدورها ولفترات غير قليلة من تاريخها على سياستها التحريرية، حيث افتقد هؤلاء الخبرة الكافية في إدارة الصحف، و شعروا بأنهم جزء من السلطة وممثلون لها، انعكس ذلك أيضا في إعطاء المضامين السياسية أولوية مطلقة على صفحات الجريدة على حساب المواد الأخرى كالاقتصاد والفن والرياضة والمرأة والحوادث.

فيما رصدت دراسة **آمال سعد المتولي (١٩٨٨)**، التي عنيت بتحليل المضامين التي تناولت مفهوم عدم الانحياز بصحف "الأهرام" و"الأخبار" و"الجمهورية" في الفترة من فبراير عام ١٩٥٥ حتى سبتمبر عام ١٩٧٣، التزام الإعلام بصياغة السلطة للمفهوم، تجسَد ذلك في التأكيد على أن الرئيس الراحل عبد الناصر هو مؤسس وصانع المفهوم، وأن مبادئه تدعو للتعايش السلمي، وإنهاء الاستعمار، وغالبا ما كانت الصحف تقتبس فقرة أو تصريح للرئيس وتعرضه بصورة مباشرة.

أما دراسة **سعيد نجيده (١٩٩١)** فسعت لتحليل العلاقة بين حرية الصحافة والظروف السياسية التي عاشتها مصر في الفترة من ١٩٢٣ حتى ١٩٥٤ من خلال رصد وتحليل تأثير التشريعات القانونية والقيود غير القانونية على قدرة الصحافة على نقد النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وذلك بالتطبيق على صحف "البلاغ" و"المصري" و"روز اليوسف" و"الوفد المصري" و"السياسة" و"الدستور" و"الأساس" و"الشعب" و"الأهرام". توصلت الدراسة، التي اعتمدت على المنهج التاريخي وأسلوب المقارنة المنهجية، إلى أن قيادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حاولت إقامة حياة ديمقراطية في إطار حرصها على حماية نفسها من جموح بعض الأقلام في سنواتها الأولى، ثم سعت لإصدار صحف ناطقة باسمها، تملأ الفراغ الناتج عن توقف عدد من الصحف عقب أزمة مارس ١٩٥٤ التي انتهت بسقوط الليبرالية. أظهرت النتائج أيضا فرض قيادة الثورة الرقابة على كافة الصحف، بالرغم من تأكيد الحاكم العسكري أن الرقابة ستفرض على صحف بعينها إذا لم تراع ظروف البلاد، كما فرض بعض الوزراء الرقابة على مصادر الأخبار بوزاراتهم إلا بإذن كتابي.

فيما سعت دراسة **عاطف أحمد عبدربه (١٩٩٢)** لتحليل المواد الصحفية التي تناولت الشئون العربية بصحيفة "الأهرام"، لتحديد مدى تأثرها بالسياسة الخارجية لمصر تجاه المنطقة العربية في الفترة من أكتوبر ١٩٧٠ إلى أكتوبر ١٩٨١. اعتمدت الدراسة الوصفية التحليلية على منهج المسح وأسلوب المقارنة المنهجية، واستخدمت أداتي تحليل المضمون، ومسار البرهنة، وأجرى الباحث مقابلات مع عدد من محرري الشئون العربية وكتاب الرأي بالصحيفة، وكشفت نتائجها عن أن اتجاهات معالجة "الأهرام" للشئون العربية جاءت انعكاسا لتوجهات السياسة الخارجية المصرية نحو دول المنطقة؛ تجلّى ذلك في تركيز الصحيفة على إبراز علاقات التعاون بين الدول العربية في الفترة من أكتوبر ١٩٧٠ إلى نوفمبر ١٩٧٧ بسبب شبه الإجماع العربي على الصراع مع إسرائيل، فيما طرأت تحولات على موقف الصحيفة في الفترة من نوفمبر ١٩٧٧ إلى أكتوبر ١٩٨١، حيث أبرزت الخلافات بين الدول العربية الرافضة لمعاهدة السلام مع إسرائيل بهدف تشويهها، مثل التركيز على تطورات الحرب العراقية الإيرانية، كما تزايد نشر مواد الرأي التي أيدت سلامة الموقف المصري في مباحثات السلام، وهو ما فسرته الدراسة بمحاولة الكتاب إرضاء السلطة.

وسعت دراسة **محمود إبراهيم خليل (١٩٩٣)** للتعرف على الطريقة التي استجابت بها لغة الصحافة اليومية المصرية لظروف المجتمع المصري المتغيرة خلال حقبتي الستينات والسبعينات، وتحديد درجة ارتباط آليات اللغة داخل النص الصحفي بصحف "الأهرام" و"الأخبار" و"الجمهورية" بالوظائف التي يؤديها خلال الحقبتين. اعتمدت الدراسة الوصفية على منهج المسح الإعلامي وأسلوب المقارنة المنهجية، واستخدمت أسلوب التحليل الكمي لدراسة الأسلوب الصحفي، والتحليل الكيفي فيما يتعلق بالدلالة الصحفية، وخلُصت نتائجها إلى أن الخطاب السياسي للسلطة كان أحد المصادر الرئيسية لمفردات القاموس اللغوي للصحف إلى الحد الذي يمكن معه القول بأن هذه الجرائد كانت بمثابة الصدى لصوت السلطة، وأثَّرت مجموعة خطابات الرئيس عبد الناصر والوثائق التي صدرت في عهده، أهمها الميثاق الوطني، بالإضافة لخطابات الرئيس السادات، وبعض الوثائق كورقة أكتوبر في التطور الدلالي للغة الصحافة عن طريق إنتاج مفردات تعبر عن الواقع الجديد الذي تفرضه كل قيادة سياسية، وتحاول ترسيخه في أذهان الجماهير.

وسعت دراسة **جمال عبد العظيم أحمد (١٩٩٤)** لرصد تأثير العلاقة بين السلطة السياسية و عينة من الصحف القومية والحزبية في الفترة من مطلع عام ١٩٧٨ حتى نهاية مارس ١٩٨٤، بالتطبيق على عدد من الحملات الصحفية المنشورة بصحف "أخبار اليوم" و"الشعب" و"الأهالي" أبرزها حملة السلام المصري مع إسرائيل. استخدمت الدراسة منهج المسح ومنهج دراسة الحالة وأسلوب المقارنة المنهجية، ووظفت أداتي تحليل المضمون وتحليل الخطاب، (مسار البرهنة والأطر المرجعية)، وكشفت نتائجها عن التزام "أخبار اليوم" بالخط الرسمي للسلطة في كافة مراحل عملية السلام، حيث أعاد كُتابها إنتاج مقولات صانع القرار، كما استندوا إليها كأطر مرجعية في خطابهم الصحفي، والتزمت الصحيفة أيضا بموقف السلطة من الدول الرافضة للمعاهدة؛ تجلى ذلك في هجومها على الاتحاد السوفيتي وبعض الدول العربية، في الوقت الذي حرصت فيه على تحسين صورة الولايات

المتحدة. في المقابل تبنَت "الأهالي" موقفا رافضا لعملية السلام. أما "الشعب" فأيدت عملية السلام في بدايتها، مع تمسكها بالجلاء الكامل عن الأراضي العربية المحتلة، إلا أنها سرعان مع أعلنت رفضها لما انتهت إليه المباحثات، نهاية فبراير ١٩٨١، بحسب نتائج الدراسة التي أكدت أن موقف "الأهالي" و"الشعب" جاء متسقا مع موقف الحزبين المالكين لهما.

وتحدد الهدف الرئيسي لدراسة **حماد إبراهيم حامد (١٩٩٤)** في الكشف عن ملامح وأبعاد علاقة الصحافة والسلطة السياسية في مصر، من خلال رصد تأثير التوجه الأيديولوجي للسلطة على تصورها لدور الصحافة وموقعها في بنية النظام السياسي، وانعكاس ذلك على السياسة التحريرية لصحف "الأهرام" و"الأخبار" و"الجمهورية" و"الأحرار" و"الأهالي" و"الشعب" و"الدعوة" في الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٨١. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة وأسلوب المقارنة المنهجية، وتوصلت إلى أن السلطة السياسية، في عهد الرئيسين عبد الناصر والسادات، كانت الطرف الفعال في تحديد الخريطة الإعلامية ؛ ففي الحقبة الناصرية برزت الوظيفة التعبوية للصحافة لاسيما في الفترات التي تصاعدت فيها حاجة السلطة لحشد الجماهير بهدف تأييد قراراتها، لم يختلف الحال كثيرا في عهد السادات الذي حرص على تغييب الوظيفة النقدية للصحافة، وتذرعت السلطة في ذلك بمتطلبات معركة تحرير الأرض، فضلاً عن محاولتها تأمين التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، والصلح مع إسرائيل.

أما دراسة **هشام عطية عبد المقصود (١٩٩٥)** فسعت لرصد وتحليل المعالجات التي قدمتها منظومة الصحافة المصرية، القومية والحزبية، لأزمة الخليج ومقارنتها بتوجهات السياسة الخارجية للدولة لمعرفة حدود التأثير وأسبابه وتجليات التبعية الصحفية. اعتمدت الدراسة الوصفية التحليلية على منهج المسح ومنهج دراسة الحالة وأسلوب المقارنة المنهجية، واستخدمت أداتي مسار البرهنة وتحليل القوى الفاعلة لتحليل المعالجات التي تناولت تطورات الأزمة بصحف "الأهرام" و"الأهالي" و"الشعب" و"الوفد" في الفترة من منتصف يوليو١٩٩٠ إلى ٢٨ فبراير ١٩٩١. كشفت نتائجها عن إعادة "الأهرام" إنتاج ذات المقولات والحجج المعلنة من قبل السلطة في خطابها السياسي الرسمي، و جاء دور رئيس التحرير باعتباره المتحدث الرسمي للسلطة، إلا أن التحليل رصد بعض الرؤى المستقلة للأحداث تناقضت مع سياسات الدولة ظهرت في كتابات صلاح الدين حافظ وسلامه أحمد سلامه وغيرهم؛ فقد تمتع هؤلاء بهامش أكبر من الحرية باعتبارهم من القيادات الصحفية البارزة، ورغم ذلك لم ينطلقوا في كتاباتهم من موقف العداء المطلق للسلطة. كانت أيضا معالجات "الوفد"، في أغلبها، داعمة لخيارات السلطة؛ حيث تأثرت بتوحد موقف الحزب الذي تصدر عنه مع مواقف السلطة، حيث أعلن تأييده المطلق لإدارة الرئيس الأسبق مبارك للأزمة. أما " الشعب " فكشفت الدراسة عن مناهضتها سياسة الدولة وتحالفاتها الخليجية، وتأييدها للسياسات العراقية، وهو الموقف الذي مثل فجوة بينها وبين الحزب الذي تصدر عنه، حزب العمل، الذي تبنى موقفا ثالثا رافضا للموقفين العراقي والخليجي. فيما كان خطاب "الأهالي" أكثر تنوعا؛ ففي الوقت الذي أيَد فيه بعض كُتابها سياسات الدولة، أعلن آخرون دعمهم للموقف العراقي، ومن ثم كانت "الأهالي" أكثر الصحف عرضا لمختلف وجهات النظر.

فيما طرحت دراسة **محمد عبدالله إسماعيل (١٩٩٧)** تساؤلا مهما: هل علاقة السلطة بالصحافة تبادلية وتفاعلية؟ أم أنها موجهة من السلطة فقط؟ وما الدور الذي لعبته الصحف في دعم وتنمية الممارسة الديمقراطية؟ اعتمدت الدراسة التاريخية الوصفية التحليلية المقارنة على المنهج التاريخي ومنهج المسح وأسلوب المقارنة المنهجية، واستخدمت أداتي التحليل التاريخي وتحليل المضمون لتحليل صحف "الأهرام" و"الجمهورية" و"الوفد" و"الأهالي" في الفترة من عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٩٣. ورصدت التزام "الأهرام" و"الجمهورية" بسياسة تحريرية شبه رسمية خاصة فيما يتعلق بتجربة الديمقراطية، ظهر ذلك في تأييدهما لممارسات السلطة في هذا الشأن بنسبة وصلت إلى ٨١ %، في المقابل التزمت "الوفد" و"الأهالي" بسياسة تحريرية حزبية تدعم وتساند الحزبين المالكين لهما، واعتبرتا التعدد الحزبي شرطا لدعم الممارسة الديمقراطية.

وكشفت دراسة **هشام محمد عبد الغفار (١٩٩٩)** عن تصاعد دور المضامين الصحفية في إعادة إنتاج الخطاب الرئاسي الذي تناول قضايا الاستقلال الوطني والديمقراطية والاشتراكية والوحدة العربية بصحف "الأهرام" و"الأخبار" و"أخبار اليوم" و"الجمهورية" في الفترة من إبريل ١٩٥٤ إلى سبتمبر ١٩٧٠، باستثناء مقالات هيكل، رئيس تحرير "الأهرام"، نظرًا لعلاقته الخاصة بالقيادة السياسية. ورصدت الدراسة التي اعتمدت على المنهج التاريخي ومنهج المسح وأسلوب المقارنة المنهجية، واستخدمت أداة تحليل المضمون، وأداة تحليل الوثائق التاريخية، عن تصاعد الدور النقدي للمضامين الصحفية عقب الأزمات التي تعرض لها النظام الناصري مثل هزيمة ١٩٦٧ كنوع من التنفيس عن السخط الجماهيري. وتوصلت الدراسة إلى أن محددات علاقة الخطاب الرئاسي بالمضامين الصحفية في الفترة الناصرية أدت إلى تكون "النظام الصحفي التعبوي" الذي حقق نجاحا في إطار النجاحات الكبرى التي حققتها السلطة في النصف الأول من عهدها، فيما فشل النظام التعبوي في إطار الإخفاقات الكبرى للسلطة في النصف الثاني من عهدها.

وسعت دراسة **محمد منصور هيبه (٢٠١٣)** لرصد اتجاهات عدد من الصحف المصرية القومية والحزبية والخاصة، "الأهرام" و"الوفد" و"المصري اليوم"، نحو أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حتى إعلان الرئيس الأسبق، حسني مبارك، تنحيه عن منصبه في ١١ فبراير من نفس العام في ضوء علاقتها بالنظام الحاكم. لتحقيق ذلك اهتمت الدراسة بتحليل اللغة التي استخدمتها الصحف في تقديم أحداث الثورة، والتعرف على مصادر المعلومات التي اعتمدت عليها. واستخدمت منهج المسح الإعلامي الذي تجاوز حدود الرصد ليدرس العلاقة بين المتغيرات التي تمر بها الثورة والسلطة السياسية، وأسلوب المقارنة المنهجية، وأداة تحليل المضمون بشقيه الكمي والكيَفي. توصلت الدراسة إلى أن "الأهرام" كانت الصحيفة الوحيدة المعارضة لأحداث الثورة منذ بدايتها لارتباطها بالتوجه الرسمي للدولة؛ حيث أكدت أن الخروج في تظاهرات ضد النظام "جريمة يُعاقب عليها القانون"، ووصفت المتظاهرين بـ "الخارجين عن النظام"، ثم تحولت إلى تأييد للثورة لدرجة أنها أصدرت ملحقاً أطلقت عليه "شباب التحرير"، وقدمت ما يحدث باعتباره "ثورة شعبية". كشفت الدراسة أيضا عن غياب الاتجاه المحايد في معالجة الصحف المدروسة لأحداث الثورة، واعتبرت هذه النتيجة طبيعية فلم يعد بأيدي المؤسسات الصحفية أن تقف هذا الموقف الذي يعد تخاذلاً للمتظاهرين.

- **دراسات فسرت أسباب التضييق الحكومي في ضوء دور الإعلام في تعزيز المُمارسة الديمقراطية**

حاولت دراسات هذا المحور تحليل أسباب التضييق الحكومي على وسائل الإعلام في ضوء دورها في تعزيز الممارسة الديمقراطية، منها دراسة **Wiebke Lamer (٢٠١٤)** التي فسرت التضييق الحكومي على الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام بأن الصحافة الحرة قوة مؤثرة في دعم الممارسة الديمقراطية، ما يتعارض مع مصالح الحكومات، ومن ثم تسعى لتقويض هذه القوة وإضعافها. وأوضحت الدراسة أن الأمم المتحدة لا تتعامل مع حرية الصحافة كغاية في حد ذاتها، فهي تندرج تحت المادة ١٩ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، التي تركز على حق الفرد في حرية التعبير، ومن ثم يتم التعامل معها باعتبارها نتيجة طبيعية لحرية التعبير.

ومن المهم التمييز بين المفهومين، بالرغم من ارتباطهما الوثيق؛ فحرية التعبير تحمي حق الفرد في التعبير عما يدور في ذهنه، لكن ذلك لا يضمن وصول الآراء إلى جمهور أكبر. خلصت الدراسة أيضا إلى أن حرية الصحافة هامشية بالنسبة للمنظمات الدولية التي تعبر، في الواقع، عن مصالح الدول الكبرى في الغرب، فهي مثل الحقوق المدنية والسياسية، لا تزال موضع خلاف نظرًا لما تمثله من تهديد للسلطة، مقارنة بحقوق أخرى مثل الحق في الغذاء. أوضحت الدراسة أيضا إلى أنه بالرغم من كون الصحافة الحرة تمثل عقبة أمام أي حكومة، نظرا لدورها الرقابي، إلا أن الجمهور فقد الثقة في مصداقيتها، خلال العقود الثلاثة الماضية، بسبب تحيزها ونشرها أخبارا غير دقيقة.

- **دراسات تناولت آليات تفادي التضييق الحكومي**

رصدت دراسات هذا المحور محاولات الحد من تأثيرات تقييد المجال العام عامة، والتضييق الحكومي على وسائل الإعلام تحديدا، أحد أهم هذه الدراسات دراسة **Emine Gülfem Demiray (٢٠١٤)** التي رصدت سبل تفادي القيود المفروضة على المجال العام في تركيا، و أظهرت نتائجها أن العديد من المواطنين لجأوا لاستخدام وسائل الإعلام الرقمية لإدارة المناقشات السياسية ضمن محاولات التصدي للتضييق الحكومي، كما وظَفتها المنظمات السياسية لتحسين صورتها ودعم تواصلها مع الجماهير. و أوضحت النتائج أن الوسائل الرقمية قدمت مجالا عاما افتراضيا بديلا للمجال العام الذي يواجه التضييق الحكومي، وسمحت شبكات التواصل الاجتماعي للمواطنين بتجاوز القانونية المفروضة على التغطية الصحفية للقضايا السياسية، وتمكنوا من إبداء سخطهم على الدولة، ودعوا لتنظيم احتجاجات من خلال هذه الشبكات.

إلا أن الدراسة أكدت، في الوقت ذاته، أن هذا المنصات الافتراضية لا يمكن أن تكون بديلا دائما ولا يقدم ديمقراطية حقيقية، لأنه يوفر حلاً لقضية خنق المجال العام على المدى القصير فقط بسبب العقبات الدستورية والقانونية التي يمكن أن تواجهه في إطار محاولات السلطة التضييق عليه وتقنين الخطاب السياسي الذي يستضيفه. عززت الدراسة هذا التخوف بتأكيدها على استخدام السلطات تطور تقنيات الويب من أجل قمع هذه المجالات الافتراضية من خلال طريق قطع الاتصال بالإنترنت. أكدت الدراسة على إمكانية أن تؤدي شبكات

التواصل الاجتماعي دور وسائل الإعلام التقليدية إذا تم السماح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم دون التعرض للعقوبة لمشاركتهم محتوى لا يرضي السلطات، وهذا يتطلب إجراء تعديلات دستورية. وأوصت الدراسة أيضا بضرورة تطوير وسائل الإعلام التقليدية إذا كان ملاكها يهدفون إلى تحقيق معايير عالية لحرية الصحافة والتوقف عن إعطاء الأولوية للأرباح، كما يجب أن تتوقف السلطة عن اعتبار وسائل الإعلام أداة لدعم نفوذها.

أما دراسة **Margherita Viviani (٢٠١٤)** فألقت الضوء على توظيف المواطنين الصينيين الأفلام الوثائقية بهدف الوصول إلى المجال العام وتحقيق التغيير الاجتماعي، وذلك بتحليل عدد من الأفلام التي أُنتجت في الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٠. وكشفت نتائج الدراسة عن دور هذه الأفلام في خلق حالة من الحوار والتفاعل المجتمعي حول عدد من القضايا خاصة بين سكان المناطق الحضرية، وأكدت النتائج أنه على الرغم من أن إنتاج هذه الأفلام لا يزال محدودا، إلا أن أهميتها تتصاعد على المستوى الجماهيري، ويمكن اعتبارها بمثابة وسائط بديلة تشجع على إنشاء مجالا عاما للنقاش، و يمكن أن تُحدث تأثيرًا اجتماعيًا.

الخاتمة والتوصيات:

- كشفت نتائج الدراسات عن استخدام السلطة الحاكمة لحزمة من التشريعات والقوانين كآلية لبسط سيطرتها على مؤسسات الإعلام، ما أثَر على الممارسة المهنية لهذه الوسائل، وعلى قيامها بأدوارها الوظيفية الإخبارية والرقابية. وفسرت بعض هذه الدراسات حرص أنظمة الحكم على التضييق على الحريات الإعلامية لادراكها أن وسائل الإعلام " الحرة " تعد قوة مؤثرة في دعم الممارسة الديمقراطية، ما يتعارض مع مصالحها، ما دفعها لتقويض هذه القوة وإضعافها.
- رصدت دراسات أخرى تأثير العوامل الاقتصادية مثل التمويل الحكومي والإعلانات الحكومية، وارتباط الدولة بعلاقات اقتصادية مع دول ذات أنظمة حكم ليبرالية أو شمولية على ما يتمتع به الإعلام عامة، والصحافة تحديدا، من حرية أو ما يُفرض عليه من قيود.
- أظهرت نتائج بعض الدراسات أيضا تأثير نمط ملكية المؤسسات الإعلامية، لاسيما التي تؤول للسلطة، وتلك التي ترتبط معها بعلاقات وثيقة، على استقلال خطابها والمضامين التي تنشرها خاصة إذا تناولت الأداء الحكومي، كما رصدت بعض النتائج تصاعد التضييق الحكومي على وسائل الإعلام أوقات الصراع والأزمات.
- أوضحت بعض الدراسات أن التضييق الحكومي، الذي قد يظهر في صورة عرقلة وصول القائمين بالاتصال لمصادر المعلومات، تسبب في إنتاج مضامين متحيزة وغير دقيقة، ما أفقد وسائل الإعلام مصداقيتها لدى جمهورها. ولتفادي القيود التي تفرضها السلطات الحكومية قدمت وسائل الإعلام الرقمية مجالاً عامًا افتراضيًا بديلاً خلق فضاءات أكثر أمنًا يمكن للمشاركين فيه مناقشة المسكوت عنه في المجال العام التقليدي المُقيد من قبل السلطة.
- على الرغم من توصية بعض الدراسات بتفعيل توظيف شبكات التواصل الاجتماعي كآلية لتفادي التضييق الحكومي على المجال العام التقليدي، إلا أنها اقترحت، في

الوقت ذاته، تطوير وسائل الإعلام التقليدية، كضرورة ملحة، إذا كان ملاكها يهدفون إلى تحقيق معايير عالية لحرية الصحافة، والتوقف عن إعطاء الأولوية للأرباح، فضلا عن التأكيد على ضرورة أن تتوقف السلطة عن اعتبار وسائل الإعلام أداة لدعم نفوذها. إلا أن هذه الدراسات أغفلت تقديم تصورات أكثر واقعية لتقنين علاقة السلطة ووسائل الإعلام بما يضمن للأخيرة ممارسات أكثر مهنية، وأدوارا أكثر فعالية.

المـراجـع:

المراجع العربية:

١- أحمد محمد عبد الحي المنزلاوي، جريدة الجمهورية بين صحافة الرأي والخبر والخدمات في الفترة من ١٩٥٣ حتى ١٩٨١، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٨٦)

٢- الحسيني محمد الديب، جريدة الأهرام من سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٧٤ .. دراسة تحليلية للمضمون، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٨٠)

٣- آمال سعد المتولي، تطور مفهوم عدم الانحياز في الصحافة اليومية المصرية في الفترة من فبراير عام ١٩٥٥ حتى سبتمبر عام ١٩٧٣، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٨٨)

٤- جمال عبد العظيم أحمد، الحملات الصحفية في الصحف المصرية الأسبوعية في الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٤، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٩٤)

٥- حماد إبراهيم حامد، الصحافة والسلطة السياسية في الوطن العربي .. دراسة حالة لمشكلة العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية وتأثيراتها على السياسات التحريرية في الصحافة المصرية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٩٤)

٦- سعيد عبده السيد نجيده، حرية الصحافة في مصر في النظرية والتطبيق منذ صدور دستور ١٩٢٣ حتى مارس ١٩٥٤، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٩١)

٧- عاطف أحمد عبدربه، الشئون العربية في الصحف المصرية اليومية من أكتوبر ١٩٧٠ إلى أكتوبر ١٩٨١، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٩٢)

٨- عمرو عبد السميع عبد الله، الكاريكاتور السياسي المصري في السبعينيات.. دراسة تطبيقية على صحف الأهرام والأخبار والجمهورية وروز اليوسف وصباح الخير والمصور، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٨٣)

٩- ليلى عبد المجيد، السياسة الإعلامية في مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى ١٥ مايو ١٩٧١ وأثرها على الفن الصحفي في الفترة نفسها مع تصور لأسس إعلامية مستقبلية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٨٢)

١٠- محمد صلاح الدين قبضايا، المعالجة الصحفية للمناقشات البرلمانية.. دراسة مقارنة بين الصحف الحزبية والصحف اليومية المصرية الصادرة خلال الفصل التشريعي الثاني لدور الانعقاد الثاني (١٩٧٧ – ١٩٧٨) ومقارنتها بالصحف اليومية الصادرة خلال دور الانعقاد الثاني للهيئة النيابية العاشرة (١٩٥٠ – ١٩٥١)، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٨٣)

١١- محمد عبدالله إسماعيل، تجربة الديمقراطية في الصحف المصرية .. دراسة تطبيقية على صحف الأهرام والجمهورية والوفد والأهالي في الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٩٣، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، (جامعة الزقازيق: كلية الآداب، ١٩٩٧)

١٢- محمد كرم عبد اللطيف، صحافة ثورة يوليو .. موقف صحافة الثورة من قضية الديمقراطية في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٠، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٨٠)

١٣- محمد محمود علي عرفه، الصحافة والتنمية السياسية .. دور الصحف اليومية في بناء التنظيم السياسي دراسة تحليلية لصحف الأهرام والأخبار والجمهورية في الفترة من يوليو ١٩٦١ إلى يونيو ١٩٦٧، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٧٩)

١٤- محمد منصور هيبه، "العلاقة بين الصحف المصرية والسلطة خلال الفترة من ٢٥ يناير حتى ١١ فبراير ٢٠١١"، في: **المؤتمر العلمي الدولي التاسع عشر بعنوان "الإعلام وثقافة الديمقراطية"**، في الفترة من ٢٣ - ٢٥ إبريل ٢٠١٣

١٥- مرفت محمد كامل الطرابيشي، دراسة مقارنة للدور الإعلامي للصحافة المصرية اليومية خلال حربي يونيو ١٩٦٧ وأكتوبر ١٩٧٣، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٨٢)

١٦- محمود إبراهيم خليل، التطور الأسلوبي والدلالي للغة الصحافة المصرية اليومية في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٠، **رسالة دكتوراه منشورة**، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٩٣)

١٧- نرمين نبيل الأزرق، حرية الصحافة في مصر.. دراسة للعلاقة بين سياسات السلطة وممارسات الصحف المصرية في الفترة من ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٥، **رسالة دكتوراه غير منشورة،** (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠٨)

١٨- هشام عطية عبد المقصود، تأثير السياسة الخارجية للدولة في المعالجة الصحفية للشئون الدولية: دراسة تحليلية مقارنة للصحافة المصرية خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٢، **رسالة ماجستير غير منشورة،** (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٩٥)

١٩- هشام محمد عبد الغفار، علاقة الخطاب الرئاسي بالمضامين الصحفية .. دراسة تحليلية للقضايا القومية في الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٧٠، **رسالة دكتوراه غير منشورة،** (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٩٩)

المراجع الأجنبية:

1- Emine Gülfem Demiray, "Error 404 - Democracy Not Found: Interactions between political communications and digital media in Turkey", **Degree of master of Arts**, France: The American University of Paris, 2014

2- Jaw Nian Huang, " Liberalization, Economic Dependence, and the Paradox of Taiwan's Press Freedom", **PhD**, United States: University of California, 2016

3- Margherita Viviani, "Chinese Independent Documentary Films: Alternative Media, Public Spheres and the Emergence of the Citizen Activist", **Asian Studies Review**, Vol. 38, 2014

4- Naser Miftari, "Dangerous Liaisons: Democratization: Press Freedom and Government Influence", **PhD**, United States: University of Nebraska, 2014

5- Pechulano Ngwe Ali, "The Impact of The Government Concealing Information On the Practice of Journalism: A Study OF Anglophone Cameroonian Journalists", **Degree of master of Arts**, United States: Michigan State University, 2017

6- Shahrazad Maria Encinias Vela, "La Lucha Por Un Espacio: Guatemalan Journalists Fighting Against Censorship and Violence", **Degree of master of Arts**, United States: University Of Arizona, 2015

7- Turkiewicz, K. (2017). Meta-analysis: literature search issues. In M. Allen, *The sage encyclopedia of communication research methods (Vol. 2, pp. 994-997).* . SAGE Publications, Inc, https://www.doi.org/10.4135/9781483381411.n344.

8-Tuo Yu Su, "The Past, Present and Future of Media Laws Across the World: A Comparative Study of the Evolution of Media Laws in North America, Western Europe and East Asia Since WWII", **PhD**, United States: State University of New York, 2011

9- Wiebke Lamer, "Neglecting The 'Right On Which All Other Rights Depend': Press Freedom In The International Human Rights Discourse", **PhD**, United States: Old Dominion University, 2014